منصة اللاجئين فى مصر

تمويل الاتحاد الأوروبي لخفر السواحل المصري

﴿ تعزيز لشراكة تنتهك حقوق الإنسان ﴾

منصة اللاجئين فى مصر
2022
جميع الحقوق محفوظة ©

تمويل غامض ومثير للقلق

في يونيو الماضي، قرر الاتحاد الأوروبي أن يتلقى خفر السواحل المصري (٨٠) مليون يورو من المفوضية الأوروبية بهدف قمع الهجرة غير النظامية من مصر باتجاه الحدود الأوروبية بشكل مباشر من خلال البحر، أو بشكل غير مباشر من خلال عبور الأراضي الليبية، على الرغم من وجود تخوفات كثيرة من وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان نظرا لأن مصر غارقة في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب المنهجي، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي لأجل غير معلوم، واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين بالمجتمع المدني.

وفقًا للمفوضية الأوروبية، في ١٥ يونيو ٢٠٢٢، أصبح المواطنون المصريون أعلى جنسية للأشخاص الذين يصلون بشكل غير نظامي إلى إيطاليا، ارتفاعًا من المركز الرابع العام الماضي، وفقًا لورقة داخلية للاتحاد الأوروبي اطلعت عليها صحيفة "EU Observer" البلجيكية. [١]

تقول الورقة إن أموال المفوضية الأوروبية ستدفع على مرحلتين: (٢٣) مليون يورو سيتم تسليمها هذا العام لـ "معدات مراقبة الحدود البحرية"، ثم تسليم (٥٧) مليون يورو في عام ٢٠٢٣ "لتحديد المزيد من المعدات".

صدر قرار التمويل عقب مقابلة أجراها مفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار والتوسع، أوليفر فارهيلي، مع الرئيس عبد الفتاح السيسي لبحث التحديات التي تواجه مصر بسبب الحرب في أوكرانيا في ١ يونيو ٢٠٢٢. وقال فارهيلي في تغريدة عقب الاجتماع، "تشرفت بلقاء الرئيس السيسي في القاهرة. تناولنا قضايا الأمن الغذائي وأمن الطاقة وزيادة تعاوننا في مجال الهجرة". وأضاف فارهيلي إن "الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر هي مفتاح الاستقرار والأمن في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

كما سبق أن التقت مفوضة الاتحاد الأوروبي للشئون الداخلية، إيلفا جوهانسون، بوزير الخارجية المصري، سامح شكري في نوفمبر ٢٠٢١ للنقاش حول "أنماط الهجرة الإقليمية"، ثم صرحت إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتعميق التعاون، بدعم مالي، بشأن الهجرة من جميع جوانبها."، وأكدت "مصر شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي." [٢]

لقاء يجمع مفوضة الاتحاد الأوروبي للشئون الداخلية، إيلفا جوهانسون، بوزير الخارجية المصري، سامح شكري في ١٥ نوفمبر ٢٠٢١.

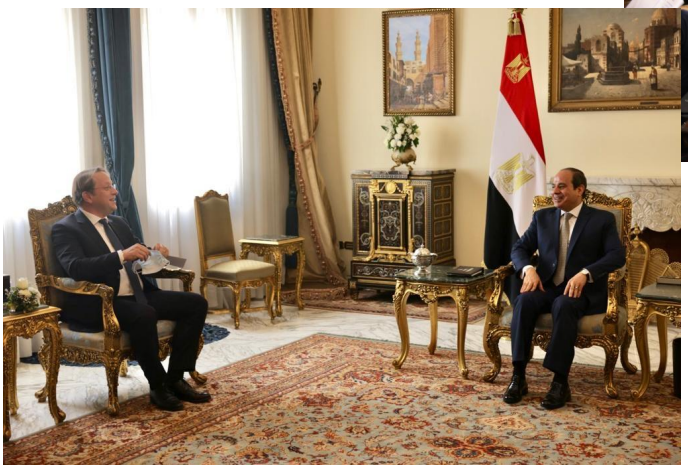

لقاء يجمع مفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار والتوسع "أوليفر فارهيلي" مع الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بالقاهرة، ١ يونيو ٢٠٢٢.

رغم إعراب البرلمان الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والمصرية، مرارا وتكرارا عن قلقهم إزاء الوضع السيئ لحقوق الإنسان في مصر، فقد قررت المفوضية الأوروبية تمويل السلطات المصرية بهذا المبلغ الضخم دون تفاصيل عن المعدات أو الدعم المقدم للسلطات المصرية وعلى نحو خاص -قوات خفر السواحل- لحماية الحدود، أو كيفية استخدام تلك المعدات.

الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه سيتم دفع الأموال دون تحديد مؤشرات واضحة لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المحتملة، أو مراجعة لتأثير ونتائج اتفاقيات التعاون في مجال "تعزيز إدارة الحدود" مع الشريك المصري في السنوات الماضية، خاصة التأثيرات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في مصر بشكل عام وبصورة أخص اللاجئين/ات وملتمسي اللجوء والمهاجرين/ات المصريين غير النظاميين الذين يحاولون الخروج من البلاد.

أشارت المفوضية الأوروبية إلى إن الأموال جزء من خطة تطويرية لدعم إدارة الحدود (البحث والإنقاذ ومراقبة الحدود على الحدود البرية والبحرية) بالتنسيق الوثيق مع السلطات المصرية، وعلقت أن "الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم مصر في الحفاظ على قدرتها على منع الهجرة غير النظامية عن طريق البحر. كما أنها تريد زيادة السيطرة على حدود مصر مع ليبيا والسودان".

الغموض المحيط بخطة التمويل وسجل مصر الخاص بانتهاكات حقوق الإنسان يثيران المخاوف من أن تُستخدم الأموال والمعدات لانتهاك حقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات على الحدود البرية والبحرية، أو استخدامها لقمع الأصوات المعارضة.

في ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢ أجاب المفوض "أوليفر فارهيلي" نيابة عن المفوضية الأوروبية، عن أسئلة تتعلق بـ"تمويل الاتحاد الأوروبي لخفر السواحل المصري"، مكتوبة من قبل عضوين في البرلمان الأوروبي، "إريك ماركوارت، وتينيكي ستراياك"، بأنه "سيتم إجراء تقييم مسبق للمخاطر وسيتم إجراء الرصد طوال الإجراء للتأكد من أنه لا يشكل أي تهديدات لاحترام معايير حقوق الإنسان الدولية وحماية اللاجئين والمهاجرين." لكن حتى الآن لم يتم الإعلان عن نتيجة التقييم المسبق للمخاطر أو توضيح آلية رصد -مستقلة- طوال الإجراء للتأكد من عدم انتهاك معايير حقوق الإنسان. وبعد رد السيد "فارهيلي" بشهر واحد فقط، شاركت قوات خفر السواحل المصرية في عملية إعادة قسرية لمهاجرين بالتعاون مع السلطات المالطية تم على اثرها اعتقال ٢٣ مهاجرا فور اعادتهم واحتجازهم بصورة غير قانونية في إحدى القواعد العسكرية البحرية في مدينة بورسعيد المصرية، ومنع ملتمسي اللجوء من الوصول إلى إجراءات التماس اللجوء مع حجب المعلومات عن ذوي المحتجزين والعامة. [٣]

في عام ٢٠١٧ خصصت المفوضية الأوروبية لإفريقيا ٦٠ مليون يورو من الصندوق الاستئماني للطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز إدارة الهجرة في مصر ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية؛ ودعم المجتمعات المصرية المستضيفة للمهاجرين واللاجئين.

وفي ٣١ يناير ٢٠٢٢، أشار مفوض الاتحاد الأوروبي، أوليفر فارهيلي، إلى أنه في حوار الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر في أكتوبر ٢٠٢١، "شدد الطرفان على أهمية تعاونهما في مجال الهجرة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم مصر في هذا السياق من خلال المشاركة المستمرة مع السلطات المصرية خلال الفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٧". وفقا لتصريحات السيد فارهيلي المكتوبة، يدعم الاتحاد الأوروبي جهود مصر في كل من "تعزيز التحكم بالهجرة، وتعزيز إدارة الحدود، ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتحسين حماية حقوق المهاجرين، ودعم المجتمعات المضيفة والمهاجرين على الأرض، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية." [٤]

رغم أنه فى الواقع ساهمت أموال ودعم الاتحاد الأوروبي في تشديد القيود على الهجرة غير النظامية في مصر، عبر استخدام القانون (٨٢) لسنة (٢٠١٦) بشأن ما يسمى بـ"مكافحة الهجرة ~~غير الشرعية~~ وتهريب المهاجرين"، القانون الذي من بين أمور عدة، يجرم مساعدة المهاجرين غير النظاميين ويتعارض مع قوانين أخري تؤدي إلى انتهاك حقوق المهاجرين/ات وطالبي وطالبات اللجوء الذين يتم اعتقالهم تعسفيا ويحتجزون في ظروف غير إنسانية، ويُرحَّل العديد منهم قسرا دون تمكينهم من تقديم التماس اللجوء بحسب ما وثقته منظمات حقوقية ومنصة اللاجئين في مصر. كما ساهم غياب انتقاد الاتحاد الأوروبي للانتهاكات على مواصلة ارتكاب السلطات المصرية لانتهاكات حقوق الإنسان على الحدود أو داخل البلاد، ومع استمرار الدعم المباشر والمعلن بالأموال يستمر الدعم السياسي للسلطات والأجهزة الامنية المصرية التي تمارس القمع بصورة ممنهجة تجاه المصريين. [٥]

تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأنظمة الاستبدادية لقمع حركة الهجرة

طالبت أيضا وثيقة المفوضية الأوروبية بـ"تعاون عاجل بين مصر وليبيا وغيرهما في ضوء الزيادة الهائلة في عدد الوافدين غير النظاميين من المواطنين المصريين إلى الاتحاد الأوروبي (إيطاليا)".

يعد قرار تمويل خفر السواحل المصري ومطالب الاتحاد الأوروبي للتعاون بين السلطات المصرية والليبية في البحر جزءًا من خطة خارجية أوروبية مكلفة تتسبب في فقدان حياة المهاجرين في البحر وتدفعهم إلى السجون الليبية الوحشية، حيث يتعرضون للتعذيب والسخرة وسوء المعاملة، من بين انتهاكات أخرى. أبرم الاتحاد الأوروبي، في السنوات الماضية، بشكل تدريجي اتفاقيات وقدم التمويل لحكومات دول شمال إفريقيا، بما في ذلك مصر وليبيا وتونس، لمنع مواطنيها وطالبي اللجوء من عبور البحر الأبيض المتوسط باتجاه شواطئها.

من الجدير بالذكر أن هناك تعاونًا قائمًا بالفعل بين ليبيا ومصر على الحدود البرية، حيث تتم إعادة أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين قسرا، بينهم قصر غير مصحوبين، من ليبيا إلى مصر عبر المنافذ البرية الحدودية بين البلدين. في سبتمبر الماضي وحده،

رحلت السلطات الليبية أكثر من ٧٠٠ شاب مصري من ليبيا، منهم قاصرون، بعد اعتراضهم في البحر وإعادتهم إلى ليبيا، أو بعد العثور عليهم محتجزين في مخازن المهربين. [٦]

لكن تعزيز هذا التعاون في البحر بين ما يسمى "خفر السواحل الليبي" وخفر السواحل المصري سيفتح الباب لانتهاكات نطاقها أوسع في البحر الأبيض المتوسط نظرًا لأن كليهما لهما سجل سيئ فيما يتعلق بحقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات في البحر، بالإضافة إلى عسكرة وتمديد الحدود الأوروبية داخل البحر الأبيض المتوسط، سيزيد هذا التعاون من فقدان أرواح المئات من المهاجرين/ات في البحر.

على الجانب الليبي، الذي يطلب الاتحاد الأوروبي تعاون مصر معه من أجل وقف حركة الهجرة تجاه أوروبا، ليست الأمور أفضل من مصر بل أسوأ في البحر والبر أيضا؛ فقد أنشأ الاتحاد الأوروبي، من خلال الدعم المالي والمعدات، نظامًا يأسر المهاجرين قبل وصولهم إلى شواطئ أوروبا، ويرسلهم إلى مراكز الاحتجاز الليبية الوحشية التي تديرها الميليشيات الليبية. كما يُتهم ما يسمى بـ"خفر السواحل الليبي" باستمرار، بارتكاب انتهاكات مروعة لحقوق المهاجرين/ات وأفعال ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية منها اعتقالات جماعية غير قانونية في البر والبحر، وإطلاق نار عشوائي على المهاجرين/ات المحتجزين والاتجار بالبشر، مع الإفلات الكامل من العقاب. [٧]

أدى عدم الاستقرار وانعدام الأمان في ليبيا، في السنوات التي تبعت سقوط القذافي، إلى حركة الكثير من المهاجرين/ات واللاجئين/ات نحو مصر، وأصبحت نقطة انطلاق لأعداد كبيرة عبر البحر المتوسط إلى شواطئ أوروبا. انتبهت حكومات الاتحاد الأوروبي في بداية عام ٢٠١٥ لأهمية مصر كنقطة منشأ وانطلاق وعبور للمهاجرين غير النظاميين. ودعت حكومات الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين في عام ٢٠١٥ إلى تعاون أعمق وأوثق مع جيران ليبيا، مثل مصر وتونس والنيجر.

وبالتالي، حصلت القاهرة على تمويل الاتحاد الأوروبي في إطار برامج "مكافحة الهجرة غير النظامية وتحسين إدارة الحدود"، لكن كان من الواضح عمليًا أن التمويل يُستخدم لمنع المهاجرين من الوصول إلى شواطئ أوروبا، مما يؤدي إلى إغلاق طرق الهجرة إليها، وامتداد لحدود الاتحاد الأوروبي في إفريقيا. وسنت مصر القانون (٨٢) لسنة (٢٠١٦) بشأن ما يسمى بـ"مكافحة الهجرة ~~غير الشرعية~~ وتهريب المهاجرين" ولجنة تدعى بـ"اللجنة التنسيقية الوطنية لمنع ومكافحة الهجرة ~~غير الشرعية~~ والاتجار بالبشر" لقيادة صياغة القانون وتفعيله بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم المنظمة الدولية للهجرة. [٨]

يستهدف القانون (٨٢) لسنة (٢٠١٦) معاقبة مهربي المهاجرين والعاملين في شبكات التهريب، ولكن الأهم من ذلك أن إحدى مواده نصت على أن لا يُجرَّم المهاجرون غير النظاميون -الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى مدح القانون حينها. لكن على عكس أحكام القانون، آلاف المهاجرين غير النظاميين الذين حاولوا الدخول اعتقلوا بانتظام على أساس إقامتهم غير النظامية في مصر أو محاولتهم غير النظامية للدخول أو الخروج من البلاد، وهو الأمر المجرم في قوانين وقرارات أخرى.

شددت مصر قبضتها على الحدود البرية والبحرية منذ تعميق الشراكة الأوروبية منذ عام ٢٠١٦ حتى الوقت الحاضر. في اجتماعات مع نظرائهم الأوروبيين، تفاخر رئيس مصر ومسؤولون حكوميون أيضًا بمنع المهاجرين وطالبي اللجوء من التوجه إلى الشواطئ الأوروبية عبر مصر. وأشاد الأوروبيون بجهود مصر في إبقاء المهاجرين/ات والمواطنين داخل مصر ومنعهم من محاولة العبور، وأكدوا أن مصر شريك استراتيجي مهم. ولكن كانت هناك مشكلة دائمة في هذه الشراكة بسبب سجل مصر السيئ في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بانتهاكات حقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات.

بعد سنوات من الشراكة المستمرة، وفي لقاء جمع وزير الخارجية المصري سامح شكري ووزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك في زيارة لمصر، في فبراير ٢٠٢٢. قالت الوزيرة الألمانية لنظيرها المصري، إن معايير حقوق الإنسان ستلعب دورًا في قرار حكومتها بيع الأسلحة للحلفاء، بما في ذلك مصر.

استغل الوزير المصري شكري موضوع الهجرة للرد على الانتقادات الموجهة إلى أوضاع حقوق الإنسان وقال "إن مصر لا تبني علاقاتها الدولية على أساس من المشروطية، وإنما على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية في إطار ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية، مضيفًا أن لجوء مصر لألمانيا للحصول على السلاح كان لغرض حماية أمنها القومي وحدودها ولم تقم مصر بأي عمل من أعمال الاعتداء". وأضاف "ما قامت به القوات البحرية من إعاقة أي نوع من الهجرة ~~غير الشرعية~~ منذ سبتمبر ٢٠١٦ لأوروبا أتصور أنه من الأمور التي تهم شركاؤنا في أوروبا". [٩]

الاجتماع والتصريحات التي أدلى بها الوزراء هي مثال على نوع وشكل العلاقة بين مصر وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بعبارة أخرى أدق، ستمنع مصر المهاجرين غير النظاميين من الوصول إلى شواطئ أوروبا وليس لكم شأن كيف سنفعل ذلك، وماذا سنفعل فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

استكمالا لبناء حصن أوروبا وإغلاق كافة الحدود أمام الأشخاص المتنقلين القادمين من الجنوب العالمي، أوقف الاتحاد الأوروبي، في عام ٢٠١٩، القوة البحرية والأنشطة المتعلقة بالبحث والإنقاذ التي أنقذت آلاف اللاجئين/ات والمهاجرين/ات من وسط البحر الأبيض المتوسط.

لسد الفجوة التي خلفها انسحاب الاتحاد الأوروبي من منطقة البحث والإنقاذ في أكثر الطرق فتكًا بالمهاجرين/ات في العالم، تدخلت الجهات الفاعلة المدنية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. ولم توقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عمليات الإنقاذ فحسب، بل سنت العديد منها -أيضًا- قوانين تجرم عمل منظمات وسفن إنقاذ المهاجرين/ات في البحر وتلزمهم بالتعاون مع ما يسمى بـ"خفر السواحل الليبي" الذي يعيد المهاجرين/ات إلى مراكز الاحتجاز أو مواجهة عواقب قانونية. [١٠]

باختصار، فشلت سياسات الاتحاد الأوروبي في توفير القدرة على البحث والإنقاذ للمهاجرين/ات واللاجئين/ات في البحر، بل قامت بتجريم وإيقاف محاولات الآخرين لإنقاذ الأرواح عن عمد. أدى هذا إلى زيادة متوسط معدل الوفيات وخلق بيئة مميتة في البحر وعلى اليابسة، والمهاجرون واللاجئون محاصرون في جحيم من صنع الإنسان.

فشل مصر المتعاقب في عمليات البحث والإنقاذ وتوفير الحماية اللازمة للمهاجرين واللاجئين سواء على الحدود أو داخل البلاد

على الحدود البحرية: في ٢١ سبتمبر ٢٠١٦، انقلب مركب قبالة سواحل مدينة رشيد، داخل المياه المصرية في البحر الأبيض المتوسط، وكان يحمل ما يقارب من ٦٠٠ مهاجر/ة غير نظاميين ولاجئين/ات من جنسيات مختلفة معظمهم من الأطفال. راح ضحية هذه المأساة ٢٠٤ من الأشخاص حسب التصريحات الرسمية لوزارة الصحة والسلطات المصرية يوم ٢٧ سبتمبر ٢٠١٦. لكن سكان رشيد، الذين ظلوا على ساحل البحر المتوسط لأيام، قالوا إنهم قاموا بانتشال أكثر من ٣٠٠ جثة غارقة، بحسب ما وثقته منصة اللاجئين في مصر.

وفقًا لشهادات ومقابلات تلفزيونية مع ناجين وسكان محليين، وأدلة بصرية وسمعية، تواطأ حرس الحدود المصري مع المهربين، وكانوا مترددين في إنقاذ الضحايا من القارب الذي كان يغرق أمام أعينهم. في الواقع، في ذلك الوقت، منعت قوات خفر السواحل السكان المحليين من أخذ قواربهم الخاصة من برج رشيد وبرج مغيزل إلى موقع القارب لمحاولة إنقاذ المهاجرين، الذين أرسلوا استغاثات عديدة. وعلى الرغم من وجود كل هذه الأدلة، فلم تُعِد السلطات المصرية التحقيق بمراجعة حطام السفينة وعدم تنفيذ عمليات الإنقاذ، ولم تتم محاسبة الجناة الحقيقيين حتى الآن. [١١]

مأساة غرق مركب رشيد ليست الشاهد الوحيد على عدم ضمان حقوق المهاجرين/ات في البحر المتوسط من قبل السلطات المصرية. ففي ٦ سبتمبر ٢٠١٤، كان يحمل قارب هجرة غير نظامي عشرات المهاجرين، بينهم سوريون ومصريون أفارقة و٢٠٠ فلسطيني -معظمهم من قطاع غزة- بما في ذلك عائلات بأكملها وأطفال ونساء. بعد أيام قليلة، أعلنت السلطات المصرية والإيطالية غرق السفينة. تواصل عشرات الناجين من الاختفاء القسري في مصر على مدار السنوات الماضية مع أسر ضحايا السفينة، ليخبروهم عن مقابلة أبنائهم، وإعطائهم أوصاف دقيقة لهم، وحديثهم معهم في مقرات احتجاز سرية كانوا محتجزين بها. تعددت الروايات حول مصير ركاب السفينة وأماكن تواجدهم، إلا أن دلائل عديدة تشير إلى أنهم ما زالوا أحياء ومختفين قسريا في مصر.

أصدرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، تقرير تقصي حقائق حول "إغراق مركب ٦ سبتمبر ٢٠١٤" بعد عام من فقدان أثر من كانوا على متنه. شمل التقرير شهادات الناجين حول ظروف الرحلة، وواقعة الإغراق، بالإضافة إلى الإجراءات التى اتخذها ذوو المفقودين المصريين، وأكدت الشهادات وجود بعض من فقد على قيد الحياة. خلص التقرير إلى وجود قرائن وأدلة تشير إلى قيام إيطاليا بعملية ترحيل جماعى لمهاجرين/ات ولاجئين/ات من رحلة ٦ سبتمبر بعد أن تم إنقاذهم دون الإعلان عن ذلك ثم قامت بإعادتهم إلى مصر التى أخفت هى الأخرى مصيرهم.

كما تشير شهادات بعض أسر المهاجرين الذين اختفوا، وثقتها منصة اللاجئين في مصر، أن ذويهم اعتقلوا على الأرض وليس من البحر، من أماكن إقامتهم/ن قبل أن يستقلوا القارب وأنهم تم إبلاغهم في البداية بأن ذويهم محتجزون، وسوف يتم ترحيلهم لمديريات الأمن التابعين لها، ولكن لم يظهر أي منهم، ولم تعرف العائلات مصير ذويهم. ولم تصدر معلومات رسمية عن مكان وظروف احتجازهم مما يرجح أن المختفين في ٦ سبتمبر ٢٠١٤ لم يتم اعتقالهم جميعا من نفس المكان في نفس الوقت والظروف.

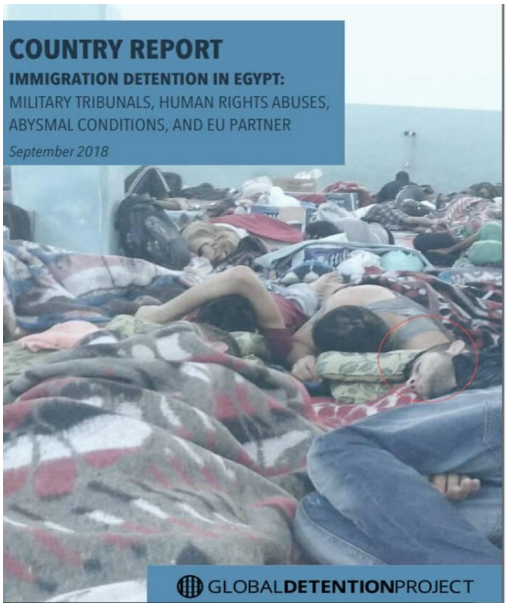

وفي سبتمبر من عام ٢٠١٨ نشرت منظمة "جلوبال ديتنشن بروجكت - Global Detention Project" تقريرًا تحدثت فيه عن أوضاع المهاجرين غير النظاميين في السجون المصرية، وكان على غلاف تقريرها صورة لشاب من مفقودي السفينة التي غرقت في ٦ سبتمبر ٢٠١٤، يُدعى محمد الرنتيسي. [١٢]

وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠، أطلق سراح ١١ شخصًا من سكان قطاع غزة كانوا محتجزين في السجون المصرية، بينهم السيدة فتحية البوبو التي كانت من عداد مفقودي القارب. الأمر الذي يرجح أن المفقودين محتجزين في مصر في أماكن غير معلومة ولم تجلي الحكومة المصرية مصيرهم أيضا حتى اليوم.

بالإضافة إلى ذلك، في مارس الماضي، وافق البرلمان المصري على تعديل قانون ٨٢ لسنة ٢٠١٦ الخاص بمكافحة الهجرة غير النظامية، وشدد العقوبات على المهربين والعاملين في تهريب المهاجرين وأيضا من يقومون بتقديم خدمات أو مساعدات للمهاجرين المُهرَبين، رغم أن العديد من البرلمانيين والمنظمات من بينهم "منصة اللاجئين في مصر" طالبوا حينها بالبحث عن المشاكل والأسباب التي تدفع الشباب إلى الهجرة غير النظامية ومعالجتها قبل تغليظ العقوبات، مع وجوب تقديم الدعم والمساعدة للضحايا وحمايتهم. كما ذكّرت منصة اللاجئين في مصر، وقتها، البرلمان المصري بالتوقف عن احتجاز المهاجرين/ات بصورة غير نظامية، وتمكين ملتمسي اللجوء من الوصول لإجراءات اللجوء في البلاد، ومعالجة تناقض القوانين التي تؤدي إلي حدوث ذلك.

على الحدود البرية: يتم توقيف المهاجرين/ات غير النظاميين من قبل حرس الحدود المصري في وقائع غير معلنة وغامضة، يعقبها احتجاز تعسفي في ظروف غير إنسانية ومنع لطالبي/ات اللجوء من تسجيل طلبات اللجوء. تشير بيانات الجيش المصري إلى أنه تم إيقاف ما يزيد عن ٨٠ ألف مهاجر/ة غير نظامي بسبب الدخول أو الخروج بصورة غير نظامية منذ عام ٢٠١٦ وحتى أواخر إبريل ٢٠٢١. ولا تنشر معلومات تفصيلية حول ما الذي حدث للأشخاص الذين أوقفوا، هل مات أحد ما؟ كم شخصًا تم ترحيله؟ كم شخصًا وُضع رهن الاحتجاز؟ أو ما هي الإجراءات المتبعة عند توقيف الأشخاص أو ما يتبع ذلك؟ وفي حال الاحتجاز أو الطرد، ما هي ظروف الاحتجاز أو إجراءات الطرد؟. [١٣]

في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ نشر موقع "ديسكلوز" الاستقصائي وثائق مسربة تثبت تورط الحكومة الفرنسية في تنفيذ عملية عسكرية سرية، تسمى "سيرلي"، في الصحراء الغربية المصرية بالتعاون مع الحكومة المصرية. توضح الوثائق المسربة أنه كان من المفترض أن تكون عملية سيرلي لأغراض مكافحة الإرهاب وقد قدم أفراد المخابرات الفرنسية المعنيون عدة تقارير تشكو من أن هذه الأهداف كانت في الواقع ذات أولوية أقل بالنسبة للشركاء المصريين، من استهداف عمليات التهريب والهجرة غير النظامية. وفقًا لوثائق الدفاع السرية التي سربتها مديرية المخابرات العسكرية الفرنسية في عام ٢٠٢١، غيرت القوات المصرية مهمتها الأصلية بحيث تم استهداف مئات المركبات بغارات جوية تسببت في سقوط عدد لا يحصى من القتلى والجرحى.

في يوليو ٢٠٢٠، أعلن مكتب الرئاسة المصري أنه على مدار السنوات السبع الماضية، "دُمرت ١٠ آلاف مركبة مليئة بالإرهابيين والمهربين"، و"قتل ٤٠ ألف شخص"، تم ذلك بدون أي شكل من أشكال المحاكمة. وكان من بين المقتولين خلال عملية "سيرلي" المهندس المصري أحمد الفقي، وعاملين آخرين، قتلوا جراء غارة جوية في يوليو ٢٠١٧ بعد اشتباه طائرة الاستطلاع الفرنسية في وجودهم في المنطقة الصحراوية. [١٤]

وكانت منصة اللاجئين في مصر قد تقدمت بتقرير لـ"فيليبي غونزاليس مورايس"، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، في فبراير ٢٠٢٢ عن انتهاكات حقوق الإنسان على حدود مصر من حيث الاتجاهات والوقاية والمساءلة. وجد التقرير أن التدابير والقرارات المتخذة لتنظيم أوضاع طالبي اللجوء واللاجئين في مصر، تتعارض مع السياسات المحلية في كثير من الأحيان، نظرا لعدم وجود قانون أو تشريع محلي ينظم أوضاع اللاجئين/ات مما يضعهم عرضة أكبر لخطر انتهاك حقوقهم/هن. [١٥]

على سبيل المثال: على الرغم من أن القانون (٨٢) لسنة (٢٠١٦) بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية في مصر، المعدل في ١٣ إبريل ٢٠٢٢، بموجب مرسوم رئاسي، ينص على عدم تجريم المهاجرين المهربين، فإن العمل ما زال ساريا بقرار رئيس الجمهورية ٤٤٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد المناطق المتاخمة للحدود مناطق عسكرية، والذي جرى تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٢١. تسبب القرار (٤٤٤) منذ بداية العمل به وحتى الآن في اعتقال الآلاف من المدنيين من جنسيات مختلفة ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية (استثنائية) بالمخالفة للمبادئ الدستورية.

خريطة مرفقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٢١، بتحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها. وتعتبر المناطق الحدودية المظللة على الخريطة محظورة بحسب القرار. أي ممنوع دخولهم، ويعاقب المدنيون لمجرد تواجدهم في تلك المناطق. نُشر في الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ تابع (ب) فى ٢٣ سبتمبر سنة ٢٠٢١.

بالإضافة إلى ذلك قامت السلطات المصرية خلال الربع الأخير من ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بترحيل ما يزيد عن ٧٠ ملتمس/ة لجوء إلى إريتريا رغم تحذيرات من خبراء مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، واستمرار احتجاز عشرات الإريتريين، منهم نساء وأطفال، في ظروف سيئة للغاية وما زالوا مهددين بالترحيل. [١٦]

داخل البلاد: كشف التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول حالة حقوق الإنسان في العالم عن عام ٢٠٢١، عن حالات مقلقة من الانتهاكات المستمرة ونقص الحماية المتوفرة للاجئين/ات والمهاجرين/ات في مصر وأبرز العقبات التي تواجههم في الحصول على الخدمات الأساسية مثل العمل والرعاية الصحية والتعليم. وأشار التقرير إلى المعاملة السيئة والتمييز الذي يواجه اللاجئين، خاصة السودانيين وغيرهم من حملة الجنسيات الإفريقية جنوب الصحراء، وتحدث التقرير عن المضايقات، والاعتداءات الجنسية، والتحرش الذي يحدث بحق النساء والفتيات اللاجئات، لا سيما السودانيات وغيرهن من الأفارقة جنوب الصحراء دون حماية أو إطار للعدالة.

وثقت منصة اللاجئين في مصر في ٢٠٢١ و٢٠٢٢، داخل مصر، اعتقال السلطات المصرية لمئات الأشخاص من محافظات مختلفة بتهم تسهيل "الهجرة غير النظامية". وتشير إفادات أهالي المعتقلين إلى اعتقال أقاربهم على الرغم من عدم تورطهم في أي تهريب للمهاجرين وعدم وجود أي دليل في سجلات قضاياهم. كما تفيد وثائق القضايا والأحكام كيف رفضت الأجهزة الأمنية، تنفيذ القرار، بعد أن أمر النائب العام بالإفراج عنهم، وبدلاً من ذلك، احتجزتهم تعسفيًا ثم وجهت إليهم اتهامات مماثلة مرة أخرى في قضايا جديدة، في نفس المحافظة أو محافظات أخرى في مصر. كما أفاد معتقلون حاليون وسابقون بتعرضهم للاختفاء القسري والتعذيب بعد اعتقالهم. [١٧]

وفي فبراير ٢٠٢٢، نشرت منصة اللاجئين في مصر خمس عشرة شهادة موثقة من لاجئين سودانيين مقيمين بالقاهرة تفيد باختطافهم من قبل قوات أمن، وإجبارهم على العمل في مخزن لم يستطيعوا الاستدلال على مكانه تحديدا، ثم تُركوا في الصحراء، وأنهم أجبروا على العمل تحت الضرب والتهديد. كما أكدت "هيومن رايتس ووتش" نفس الوقائع في مارس ٢٠٢٢، حيث قالت، "إن الشرطة المصرية اعتقلت تعسفيًا ٣٠ لاجئا وطالب لجوء سوداني على الأقل خلال مداهمات في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ ويناير/كانون الثاني ٢٠٢٢ وضربت بعضهم وأخضعتهم للعمل القسري". [١٨]

كما يعاني اللاجئون من نظام معقد وبيروقراطي، أثناء إجراءات التسجيل وإصدار تصاريح الإقامة، حيث يستغرق الأمر عدة أشهر لتقديم طلب اللجوء والحصول على الوثائق في أفضل الأحوال، ويجب تجديد تصريح الإقامة كل ثلاثة أو ستة أشهر، حسب نوع التصريح. للحصول على التصريح أو تجديده يتعين على الأشخاص الذهاب إلى عدة مؤسسات حكومية في كل مرة. وفي الوقت نفسه، فإن عدم وجود أوراق هوية سارية المفعول يزيد من العقبات، ويجعل من الصعب الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، ويزيل الحماية القانونية ويمنع طالبي اللجوء من استكمال أي إجراءات قانونية. كما يعرضهم للاعتقال والاحتجاز التعسفي من قبل السلطات المصرية. وقد يستمر هذا لأيام وقد يمتد إلى الإحالة إلى النيابة العامة.

المزيد من الأموال بدون شفافية أو آليات مراقبة مستقلة أو تقييمات مسبقة لأثرها على حقوق المهاجرين/ات

لا تعتمد التشريعات المصرية أي آليات مستقلة لمراقبة الحدود، على العكس فإن قرار رئيس الجمهورية ٤٤٤ لسنة ٢٠١٤ بتحديد المناطق المتاخمة للحدود "مناطق عسكرية" أدى إلى تعتيم وغموض حول ما يحدث على الحدود المصرية أو المناطق القريبة منها. منع قرار (٤٤٤) وصول منظمات وجمعيات حقوق الإنسان المحلية أو الدولية والاقتراب من المناطق الحدودية أو المناطق القريبة منها لرصد ومراقبة ما يحدث هناك للمهاجرين/ات والممارسات التي تقوم بها قوات حرس الحدود، فضلا عن منع عمل المنظمات التنموية والإغاثية أيضا على طول المناطق الحدودية والمتاخمة لها جنوبا وغربا وشرقا.

كما ترفض الحكومة المصرية السماح لمنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية من إجراء زيارات إلى مقرات الاحتجاز العسكرية أو المدنية التي يتم احتجاز الآلاف من اللاجئين سنويا بها -بحسب بيانات قوات خفر السواحل المصرية- في ظروف لا إنسانية وسيئة للغاية. بالإضافة إلى حرص السلطات الأمنية على منع أي وسيلة تواصل بين المحتجزين والعالم الخارجي، وترفض تمكينهم من توكيل محامٍ لتقديم حق الدفاع القانوني عنهم. [١٩]

دعا برلمانيون أوروبيون حكوماتهم والأمم المتحدة إلى وضع حالة حقوق الإنسان "الوخيمة" في مصر تحت مزيد من التدقيق العالمي، في فبراير ٢٠٢٢. وأصدر البرلمانيون بيانًا يدعون فيه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى إنشاء آلية للمراقبة والإبلاغ بشأن مصر. وجاء في البيان الذي وقعه ١٧٥ برلمانيًا، أغلبهم من أوروبا والمملكة المتحدة: "نشعر بقلق بالغ إزاء فشل المجتمع الدولي المستمر في اتخاذ أي إجراء ذي مغزى لمعالجة أزمة حقوق الإنسان في مصر". وأضافوا أن "هذا الفشل، إلى جانب الدعم المستمر للحكومة المصرية والإحجام عن التحدث ضد الانتهاكات المتفشية، أدى فقط إلى تعميق شعور السلطات المصرية بالإفلات من العقاب". [٢٠]

لذلك: فإن دفع المزيد من الأموال للسلطات المصرية، وخفر السواحل المصري، مع غياب الشفافية، وعدم وجود مراقبة مستقلة سيزيد من انتهاك حقوق واستغلال المهاجرين/ات واللاجئين/ات ويجعل من السهل لمرتكبي الجريمة الإفلات من العقاب أو المساءلة.

توصيات

نحث المفوضية الأوروبية على:

- الإعلان عن نتائج التقييم المسبق للمخاطر الذي ذكره المفوض فارهيلي في ٢٤ أغسطس وضمان استقلاليته، وتوضيح ماهية آلية الرقابة المستقلة والضمانات المناسبة، من أجل ضمان عدم انتهاك الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان من قبل المستفيدين طوال فترة التمويل أو من خلال استخدام المعدات التي سيتم توفيرها من خلال التمويل المذكور.

- الإعلان بشفافية عن جدول التمويل للشريك المصري، وما هي المعدات المشار إليها تحديدًا في الاتفاقية المالية، والخطة المتوقعة لاستخدامها.

- مراجعة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر في مجال "مراقبة الهجرة وإدارة الحدود" منذ عام ٢٠١٦، وتأثيرها على حالة حقوق الإنسان في مصر وحقوق الأشخاص المتنقلين، وخاصة على الحدود، والإعلان عن نتائج هذه المراجعة.

نحث الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على:

- وقف أي دعم مالي وعسكري لمصر يسهم في زيادة انتهاك حقوق الأشخاص المتنقلين علي الحدود أو داخل البلاد، ويزيد من انتهاكات حقوق الإنسان ويهدد أمن المدافعين عن حقوق الإنسان.

- التأكد من أن أي رصد وتقييم للتعاون بين الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه مع مصر في مجال الهجرة واللجوء يستند، من بين أمور أخرى، إلى التشاور مع منظمات المجتمع المدني الأوروبية والمصرية المستقلة ذات الصلة.

- الانسجام التام مع الالتزامات الخارجية للاتحاد الأوروبي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، بموجب نص المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، للمناطق خارج الإقليم الأوروبي، ينبغي تعليق أو إلغاء أي برنامج تعاون يعتبر من شأنه التأثير سلبًا على حقوق الإنسان للمهاجرين أو اللاجئين أو المواطنين المصريين.

- في السياق الحالي، الامتناع عن إبرام أي اتفاقية "إعادة قبول" جديدة مع مصر.

نحث الحكومة المصرية على:

- توضيح كيف يخطط خفر السواحل المصري لاستخدام المعدات والتمويل الذي يستلزمه هذا التمويل من الاتحاد الأوروبي، من أجل منع الناس من الهجرة، وتوضيح الإجراءات التي سيتم اتخاذها ضد الأشخاص الذين سيتم اعتراضهم على الحدود البرية أو البحرية بموجب هذه الاتفاقية.

- وقف أي خطط للتعاون مع ما يسمى بـ"خفر السواحل الليبي" المتهم بارتكاب جرائم بحق طالبي اللجوء والمهاجرين في وسط البحر الأبيض المتوسط.

- العمل على ضمان الوصول الكامل إلى العدالة والإنصاف (في التشريع والممارسة) للمهاجرين واللاجئين الذين وقعوا ضحايا لانتهاكات الحقوق.

- التحقيق في الجرائم المرتكبة بحق المهاجرين/ات واللاجئين/ات، والعمل على محاسبة مرتكبيها.

- مراجعة وتعديل التشريعات المصرية وجميع الاتفاقيات السابقة المتعلقة بالهجرة؛ للتأكد من امتثالها لالتزامات مصر الدولية والدستورية المتعلقة بالحقوق، واعتماد تشريعات وسياسات تسمح بآلية مستقلة لمراقبة الحدود.

- إنهاء سياسة الاحتجاز المنهجي للأشخاص الذين يتم اعتراضهم لعبور الحدود بشكل غير نظامي إلى مصر أو الخروج من مصر. ومعالجة القضية الملحة لظروف احتجاز المهاجرين/ات، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية.

- السماح للمنظمات التي تقدم الخدمات والدعم للمهاجرين واللاجئين، بالقيام بذلك على الحدود وفي المناطق المجاورة، والوصول إلى أي سجن أو مركز احتجاز أو منشأة عسكرية حيث يُحتجز اللاجئون المهاجرون. ومنح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حق الوصول الكامل (في التشريع والممارسة) إلى جميع هذه المرافق، للسماح بالوصول الكامل إلى إجراءات اللجوء للمحتجزين الذين يرغبون في التقدم.

- التوقف عن ملاحقة قادة مجتمعات اللاجئين أو المهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

المراجع

1. خفر السواحل المصري يحصل على أموال من الاتحاد الأوروبي لوقف فرار المصريين، ١٧ يونيو ٢٠٢٢ (إي. يو أوبزرفر). https://euobserver.com/migration/155245 / بيانات وزارة الداخلية الإيطالية عن الإنزال. كان المصريون هم أول جنسية للأشخاص الذين وصلوا إلى إيطاليا عن طريق البحر، اعتبارًا من ٣٠ مايو ٢٠٢٢. http://www.libertaciviliimmigrazione.dlci.interno.gov.it/sites/default/files/allegati/cruscotto_statistico_giornaliero_31-05-2022.pdf

2. تصريحات "أوليفر فارهيلي" عقب لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الحساب الرسمي للمفوض فارهيلي على موقع تويتر، ١ يونيو ٢٠٢٢. https://twitter.com/OliverVarhelyi/status/1531966020281372673 / تصريحات "إيلفا جوهانسون" عقب لقاء وزير الخارجية المصري سامح شكري، الحساب الرسمي للمفوضة الأوروبية جوهانسون على موقع تويتر، ١٥ يونيو ٢٠٢١. https://twitter.com/ylvajohansson/status/1460197300714803205

3. إجابة قدمها المفوض أوليفر فارهيلي نيابة عن المفوضية الأوروبية لأسئلة برلمانية متعلقة بـ"تمويل الاتحاد الأوروبي لخفر السواحل المصري"، البرلمان الأوروبي، ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2022-002428-ASW_EN.html / ينبغي على السلطات المصرية التوقف الفوري عن الاحتجاز التعسفي والترحيل القسري لطالبي اللجوء الإريتريين، ٧ اكتوبر ٢٠٢٢، منصة اللاجئين في مصر

4. إجابة قدمها السيد فارهيلي نيابة عن المفوضية الأوروبية لأسئلة برلمانية، البرلمان الأوروبي، ٣١ يناير ٢٠٢٢. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2021-005031-ASW_EN.html

5. تقرير حقائق: الاحتجاز التعسفي والترحيل القسري لطالبي وطالبات اللجوء الإريتريين من مصر، منصة اللاجئين في مصر، ٨ أغسطس ٢٠٢٢. https://rpegy.org/editions/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%ad%d9%82%d8%a7%d8%a6%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b3%d9%81%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d8%ad%d9%8a/

6. ليبيا: العثور على عشرات الأطفال ضمن (287) مهاجرًا مصريًا كانوا محتجزين داخل مزرعة ... وشهادات عن تعرضهم للتعذيب، منصة اللاجئين في مصر، ٧ سبتمبر ٢٠٢٢. https://rpegy.org/%d9%84%d9%8a%d8%a8%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%ab%d9%88%d8%b1-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%b9%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b7%d9%81%d8%a7%d9%84-%d8%b6%d9%85%d9%86-287-%d9%85%d9%87/

7. السجون السرية التي تبقي المهاجرين خارج أوروبا، (ذي اوت لو أوشن بروجكت)، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢١. https://rpegy.org/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%8a-%d8%aa%d8%a8%d9%82%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d8%a7%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d9%86-%d8%ae%d8%a7%d8%b1/

8. تعزيز الاستجابة لتحديات الهجرة في مصر (ERMCE) الممول من قبل الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي لحالات الطوارئ، ٢٣ مايو ٢٠١٧. https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/egypt/enhancing-response-migration-challenges-egypt-ermce_en

9. ردا على الوزير سامح شكري.. مصر مش بلطجي ولا حرس حدود لأوروبا، الموقف المصري، ١٥ فبراير ٢٠٢٢. https://www.facebook.com/almawkef.almasry/posts/274733421438813

10. عمليات البحث والإنقاذ (SAR) في البحر الأبيض المتوسط والحقوق الأساسية، وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (FRA)، ٢٠ يونيو ٢٠٢٢. https://fra.europa.eu/nl/publication/2022/june-2022-update-ngo-ships-sar-activities

11. بعد مرور خمس سنوات من كارثة غرق مركب رشيد ... لم يحاسب المتقاعسون عن الإنقاذ، منصة اللاجئين في مصر، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢١. https://rpegy.org/%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d9%85%d8%b1%d9%88%d8%b1-%d8%ae%d9%85%d8%b3-%d8%b3%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d9%86-%d9%83%d8%a7%d8%b1%d8%ab%d8%a9-%d8%ba%d8%b1%d9%82-%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%a8-%d8%b1%d8%b4%d9%8a/

12. تقرير تقصي حقائق حول إغراق مركب ٦ سبتمبر ٢٠١٤، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ٦ سبتمبر ٢٠١٥. https://www.ec-rf.net/%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a5%d8%ba%d8%b1%d8%a7%d9%82-%d9%82%d8%a7%d8%b1%d8%a8-6-%d8%b3%d8%a8%d8%aa%d9%85%d8%a8%d8%b1-2014/ بعد 6 سنوات على إعلان غرق سفينتهم... غزيّون: أبناؤنا أحياء ومعتقلون في سجون مصر، رصيف ٢٢، ١٤ أكتوبر ٢٠٢٠. https://raseef22.net/article/1080015-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-6-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%BA%D8%B1%D9%82-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%87%D9%85-%D8%BA%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%81%D8%B6%D9%88%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8

%B1%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%82%D8%B5%D8%AA%D9%87%D9%85

13. تغليظ العقوبات والهجرة غير النظامية: مفترق طرق قانوني وإشكاليات يومية، منصة اللاجئين في مصر، ١٨ مارس ٢٠٢٢. https://rpegy.org/editions/%d8%aa%d8%ba%d9%84%d9%8a%d8%b8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%ac%d8%b1%d8%a9-%d8%ba%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%85/

14. أوراق مصر، العملية "سيرلي"، موقع "ديسكلوز"، ٢١ نوفمبر ٢٠٢١. https://egypt-papers.disclose.ngo/en/chapter/operation-sirli قتل 3 مواطنين في الواحات نتيجة قصف جوي من طائرة، مدى مصر، ٦ يوليو ٢٠١٧. https://www.madamasr.com/ar/2017/07/06/news/u/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-3-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D9%81-%D8%AC%D9%88%D9%8A/

15. تقرير منصة اللاجئين في مصر حول انتهاكات حقوق الإنسان على الحدود الدولية: الاتجاهات والوقاية والمساءلة، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢. https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-04/RefugeesPlatformEgyptSubmission.docx

16. مصر: خبراء أمميون يدينون طرد طالبي اللجوء الإريتريين رغم مخاطر التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٣ إبريل ٢٠٢٢. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/egypt-un-experts-condemn-expulsions-eritrean-asylum-seekers-despite-risks

17. رغم قرار النائب العام ... الأجهزة الأمنية تواصل تدوير "مظلومين قضايا الهجرة"، منصة اللاجئين في مصر، ٩ إبريل ٢٠٢٢. https://rpegy.org/%d8%b1%d8%ba%d9%85-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a7%d8%a6%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84/%d8%a3%d8%ac%d9%87%d8%b2%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86

18. مصر: الشرطة تستهدف ناشطين لاجئين سودانيين (اعتقال تعسفي، وضرب، وسخرة)، هيومن رايتس ووتش، ٢٧ مارس ٢٠٢٢. https://www.hrw.org/ar/news/2022/03/27/egypt-police-target-sudanese-refugee-activists
جهاز أمني اعتقل لاجئين سودانيين وأجبرهم على العمل تحت التعذيب ثم تركهم في الصحراء في ظل غياب حماية المفوضية، منصة اللاجئين في مصر، ١٦ فبراير ٢٠٢٢. https://rpegy.org/%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%ac%d9%87%d8%a7%d8%b2-%d8%a3%d9%85%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d9%82%d9%84-%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%a6%d9%8a%d9%86-%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%8a/

19. الجريمة: التماس اللجوء في مصر، منصة اللاجئين في مصر، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١. https://rpegy.org/editions/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%88%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d9%85/

20. نواب الاتحاد الأوروبي يحثون على التدقيق في سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، وكالة أسوشيتد برس، ٣ فبراير ٢٠٢٢. https://apnews.com/article/europe-middle-east-africa-religion-egypt-66d32381f89ce98a91402aea0677d16a